مؤتمر المانحين بلندن والحاجة الى ربط الدعم المالي بالاصلاح السياسي في اليمن

د. محمد علي السقاف*

■ انعقد في لندن في الفترة من 15ـ16 تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري مؤتمر المانحين بحضور ممثلين عن مجلس التعاون الخليجي، والبنك الدولي، والبرنامج الأنمائي للامم المتحدة، والاتحاد الاوروبي ووزارة التنمية البرلمانية والدول والمنظمات المانحة بهدف مساعدة اليمن في عملية اندماج الاقتصاد اليمني مع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، الذي تطمح اليمن بالانضمام الى عضويته. ولتحقيق ذلك وضعت اليمن برنامجا استثماريا طموحا لخطة التنمية الاقتصادية الثالثة 2006ـ2010 يقدر بمبلغ 25 بليون دولار، تصل الفجوة التمويلية فيها الى 10,2 بليون دولار، والتي قد تخفض الى 7,8 بليون دولار في حالة التركيز على اولويات محددة في البرنامج الاستثماري وفق تصريحات وزير التخطيط اليمني. بعد عامين من اندلاع الحرب الاهلية في اليمن في صيف عام 1994 تقدمت اليمن بطلب رسمي الى قمة مؤتمر الدوحة في عام 1966 للانضمام الى عضوية مجلس التعاون الخليجي ولم يول هذا الطلب بالاهتمام الكافي من قبل معظم اعضاء دول المجلس، حتى انعقاد مؤتمر القمة في مسقط في عام 2001 الذي قبل مشاركة اليمن الجزئية في بعض انشطة هيئات مجلس التعاون الخليجي. ومن الملاحظ هنا ان قمة مسقط جاءت بعد احداث 11 ايلول (سبتمبر) 2001. ومن الملاحظ ايضا ان موضوع تأهيل اليمن اقتصاديا تقرر في قمة ابو ظبي في كانون الاول (ديسمبر) 2005، في ظل التوترات الاقليمية من الازمة العراقية الى الازمة النووية الايرانية والارتفاع الكبير في اسعار النفط العالمية. مجمل هذه التطورات لا شك انها ساهمت في تفعيل طلب اليمن للانضمام الى مجلس التعاون الخليجي وعقد مؤتمر المانحين بلندن. ولكن السؤال المطروح: لماذا تم اشراك منظمات دولية، ودول اجنبية كالولايات المتحدة الامريكية وبعض دول الاتحاد الاوروبي الى جانب منظمة الاتحاد الاوروبي بدلا من ان ينحصر مؤتمر لندن على دول مجلس التعاون الخليجي واليمن، علما ان القسط الاكبر من الدعم سيقدم من الجانب الخليجي؟ هل يعود سبب «التدويل» الى عدم وجود قناعة كاملة لدى بعض دول مجلس التعاون الخليجي في مساعدة نظام سياسي انقلبت عليهم قيادته السياسية اثناء حرب الخليج الثانية، واظهر في تعامله مع شركائه في الجنوب لتحقيق الوحدة اليمنية من خلال محاكمتهم وتهميشهم سياسيا ثقافة ميكيافيلية تهتم بتحقيق اهدافها دون مراعاة لوسائل تحقيقها؟ من هنا يظهر سبب ترددهم بقبول عضوية اليمن داخل «البيت الخليجي» وجاءت موافقتهم بتأهيل الاقتصاد اليمني كنتيجة لضغوط خارجية خاصة امريكية والتي حرصت على المشاركة في مؤتمر المانحين.

وقد يكون سبب «التدويل» يهدف الى تحقيق هدفين في آن واحد. فمن جهة حجم احتياجات الاقتصاد اليمني كبيرة يصعب على مؤسسات التمويل الدولية تحمل اعباء اصلاحه دون ان يكون ذلك على حساب بقية التزاماتها الدولية الاخرى وبإشراك دول الوفرة المالية في الخليج ليخفف ذلك من اعباء الجهات الدولية المانحة. ومن جهة اخرى الاصلاحات السياسية كشرط للحصول على المعونات الدولية بإمكان الدول الغربية المانحة فرضه في حين هذا الشرط غير مرتبط بالمساعدات الخليجية للدول المستفيدة. وبذلك تحقق الدول المانحة سياستها بدمقرطة دول المنطقة بتمويل القسط الاكبر منها فيما يخص اليمن من قبل دول الخليج نفسها.

وفي الحقيقة وضع اليمن سيئ على مستويين: فتقارير المنظمات الدولية (كمنظمات الشفافية الدولية، والاتحاد الاوروبي، وتقارير صندوق النقد والبنك الدوليين) صنفت الاقتصاد اليمني في السنوات الاخيرة ضمن الاقتصاديات الهشة ويأتي في آخر قائمة الدول من حيث مناخ الاستثمار، وتفشي الفساد في الادارة الحكومية، واعتبارها ضمن الدول الفاشلة. ومن جهة اخرى تمثل اليمن احد نماذج الدول في سوء ادارة موارد البلاد «الشحيحة» وغياب الشفافية وافضل مثال على ذلك في طريقة ادارة الحكومة لفوائض النفط بعد ارتفاع اسعاره في السنوات الاخيرة، فاليمن منتج صغير للنفط، يصدر نحو 380,000 برميل يوميا ويمثل نحو 95 % من اجمالي قيمة صادراته، وتحتل ايرادات النفط نحو 78 % من موارد الموازنة العامة للدولة وكثروة نامية يفترض ان يخصص الجزء الرئيسي من فائض عائداته لاقامة مشروعات تعطي دخلا اكثر استمرارية من النفط نفسه وتجنب الاستفادة منه في الخدمات او في مشروعات غير انمائية. وما يحدث في اليمن بسبب الفساد وسوء ادارة الثروة النفطية لا يقتصر على اعطاء اولويات الانفاق في الموازنة العامة للدولة للقطاعات العسكرية والامنية فحسب، بل بلغ الامر مداه مع الزيادات الكبيرة في اسعار النفط الى اتباع الحكومة سياسية منهجية منظمة بطلب الحصول على اعتمادات اضافية للموازنة من مجلس النواب، مما يجعل من اليمن حالة فريدة لدولة تعمل «بموازنتين» في العام الواحد. الاستثناء الذي سمح به الدستور والقانون المالي رقم (8) لسنة 1990 وتعديلاته بإمكان طلب الحكومة اعتمادات اضافية في «اضيق الحدود وان تقتصر على حالات الضرورة القصوى..» وفق نص المادة (31) من القانون المذكور تحول الاستثناء الى قاعدة وسياسة منهجية للحكومة تتبعها منذ عام 2000 حتى هذا الوقت من سنة 2006، حيث تقوم الحكومة في الاشهر الثلاثة من نهاية السنة بطلب الاعتمادات الاضافية التي يوافق عليها مجلس النواب بفضل الاغلبية الساحقة التي في حوزة الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام الذي يترأسه رئيس الجمهورية وامينه العام رئيس الحكومة!

فقد ادى ارتفاع اسعار النفط المستمر منذ عام 2000 وبلغ ذروته في 2005 ثم تراجع قليلا في هذا العام ساهم ذلك كما هو موضح في الجدول الى ارتفاع تصاعدي في ارقام الموازنة العامة للدولة، بلغت في عام 2006 نحو ثلاثة اضعاف تقديرات النفقات لعام 2000، وازدادت ايضا مبالغ الفوائض النفطية، الناتجة عن فارق السعر التقديري الذي تضعه الحكومة في الموازنة والسعر الفعلي في الاسواق العالمية.

فبدلا من استغلال الفوائض النفطية في تخفيض الدين العام كسلطنة عمان، او تسديد مسبق لديونها التجارية قبل مواعيد استحقاقها كما عملته الجزائر، او العمل على انشاء صندوق احتياط للاجيال القادمة كالكويت او ايران ولو بتخصيص نسبة صغيرة من قيمة الفوائض النفطية فضلت الحكومة اليمنية تبذير موارد الدولة في شكل طلبات الاعتمادات الاضافية التي بلغت في عام 2005 نسبة 54 % من اجمالي النفقات، واكثر من 40 % في هذه السنة! وهذا عمليا يعني ترتيب موازنة ثانية في العام نفسه كما ان توقيت تقديم طلبات الاعتمادات مثل طلب هذا العام الذي ارسل الى البرلمان بتاريخ 7 تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري قبل شهر من نهاية الموازنة لا يعني اكثر من اعطاء غطاء شرعي من البرلمان لاعتمادات تم انفاقها اصلا والبالغة 2,166 مليار دولار! وبنفس هذه الطريقة اتبعتها الحكومة في طلبات الاعوام السابقة.

كما درجت على تبويب اوجه الصرف للاعتمادات الاضافية على مسميات ومصطلحات مبهمة مثل:ـ

ـ «حتمية التنفيذ الفعلي لرئاسة الجمهورية وكذا لرئاسة الوزراء.

ـ حتميات التنفيذ الفعلي للاعتمادات المركزية ولوزارات الدفاع والداخلية.

ـ التزامات فعلية لمشاريع قيد التنفيذ.. الخ. ويرى عدد من الاقتصاديين اليمنيين الى اعتبار طلبات التمويل ليست الا تكرارا لتمويل بنود وردت اصلا في الموازنة العامة. واكثر ما يلفت النظر غياب مخصصات التعليم والصحة او ضآلة المبالغ المخصصة لهما مقارنة بما يخصص للانفاق العسكري والامني. فعلى سبيل المثال في الاعتمادات الاضافية لعام 2005، لم يخصص شيئ للتعليم، واعتمد لوزارة الصحة مبلغ 745 مليون ريال يمني فقط مقابل اكثر من 75 بليون ريال للانفاق العسكري، وفي اعتمادات 2006، رصدت لوزارة الصحة اعتمادات اضافية بمبلغ 1,9 بليون ريال وللتعليم بفروعه المختلفة مبلغ 553 مليون ريال مقابل اكثر من 48 بليونا للدفاع، واكثر من 14 بليون للداخلية والامن، علما ان توصيات الامم المتحدة للدول الاعضاء تنص على ضرورة ان يكون الانفاق على التعليم والصحة اعلى من مستوى النفقات العسكرية.

من الواضح ان تكرار طلبات الاعتمادات الاضافية في السنوات السبع الاخيرة يؤكد تقارير منظمة الشفافية الدولية على استفحال الفساد في كافة اجهزة الدولة اليمنية وعلى اعلى المستويات. فاجمالي طلبات الاعتمادات الاضافية للفترة 2000ـ2006 يبلغ 7,854 بليون دولار وهو تحديدا المبلغ الذي تسعى الحكومة اليمنية للحصول عليه من مؤتمر المانحين بلندن والذي كان بامكان اليمن تمويل كامل خططها التنموية الثلاث بمواردها الذاتية دون حاجة الى التمويل الخارجي. والحكومة بسياستها هذه لم تحافظ على حقوق الاجيال القادمة في ثروة البترول فحسب، بل ستكبلها اضافة الى ذلك بأعباء الديون الخارجية.

من هنا من الاهمية بمكان ان لا يقتصر دور المانحين في اجتماع لندن بوضع آلية مراقبة استخدام المساعدات الانمائية التي ستقرر لليمن بل من الواجب عليهم الاهتمام في كيفية ادارة اليمن لمواردها الذاتية. وفي هذا النطاق لماذا لا يستفاد من تجربة البنك الدولي في علاقته بحكومة تشاد والذي قضى بفتح حساب مصرفي مشترك بينهما تودع فيه عائدات النفط الذي بموجب الاتفاق بينهما يتم انفاقها على القطاع الصحي اولا ثم التعليم ومكافحة الفقر، وتودع في حساب ثان منفصل ولأمد طويل عشرة في المئة من العائدات للاجيال القادمة وما تبقى يمكن استخدامه من دون اي اشراف من البنك الدولي لبقية متطلبات الموازنة العامة.

آلية مثل هذا النموذج ذات الطابع الفني لا تكفي وحدها لاصلاح الاوضاع في اليمن، والاصلاحات الاقتصادية وحدها لا تكفي ايضا برغم اهميتها، واذكر هنا طالما ان اجتماع المانحين يجتمع بلندن ما قالته رئيسة وزراء بريطانيا السابقة مارغريت ثاتشر في احد اجتماعات المجلس الاوروبي لجاك ديلور الرئيس السابق للجنة الاوروبية انه من المهم التركيز اولا على اقامة دول اوروبا الوسطى والشرقية الحريات والديمقراطية كشروط مسبقة لاي اصلاحات اقتصادية حسبما جاء في مذكرات جاك ديلور.

فاليمن بحاجة حقيقية لاصلاحات سياسية جذرية بعد ما شهدته من «ردة ديمقراطية» بعد حرب صيف عام 1994، فمعايير الحكم الصالح مفقودة وقد رأينا احد نماذجها في طريقة ادارة المال العام والفوائض النفطية. والديمقراطية الشكلية القائمة لا تخدع احدا بتنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية ومحليات معروفة نتائجها مسبقا، ويكفي ملاحظة غياب اي تداول سلمي للسلطة ووجود رئيس الدولة في قمة السلطة منذ 28 عاما لا يحظى مثله اي من رؤساء دول مجلس التعاون الخليجي بمدة قريبة او مماثلة في السلطة. كما ان الكاتب يزعم ان ما يملكه رئيس الدولة في اليمن بشكل منفرد من اختصاصات واسعة لا يتمتع بها ملوك وامراء دول مجلس التعاون، هذا على المستوى الوطني ككل اما في اطار العلاقة بين شطري دولة الوحدة سابقا فيجب التذكير بقراري مجلس الامن برقمي 924 و931 بتاريخ 1 و29 حزيران (يونيو) 1994 اثناء الحرب الاهلية والداعية الى استئناف الحوار السياسي بين شريكي دولة الوحدة بدون اي شروط مسبقة قد يشكل القراران الدوليان مدخلا للاصلاح السياسي في اليمن بقوة القانون الدولي ودعم الدول المانحة فدعوات المصالحة والاصلاحات السياسية المنادية بها القوى الداخلية في اليمن لم تنجح من تمسك اطراف النظام الحالي بسلطاتهم وصلاحياتهم، فاذا لم تستخدم المعونات الاقتصادية والقرارات الدولية في تغيير طبيعة النظام نحو اصلاح سياسي جاد له فان المعونات التي ستقدم له لن تساهم في اصلاح الاحوال المعيشية للمواطنين الذين لم يستفيدوا شيئا من ثروتهم النفطية وفي ظل ذلك فان جدوى المساعدات المقدمة من الدول المانحة لن تحقق اهدافها في استقرار وأمن المنطقة.

* محام وكاتب من اليمن

مشاريع الموازنات العامة وطلبات الاعتمادات الاضافية 2000 ـ 2006

السنة	تقديرات النفقات في مشروع الموازنة (بالمليار ريال)	قيمة الاعتماد الاضافي (بالمليار ريال)	متوسط سعر الصرف للدولار الواحد بالريالات	قيمة الاعتماد الاضافي بملايين الدولارات	نسبة الاعتماد الاضافي الى اجمالي النفقات
2000	422,249	119	165,53	718,903	% 28,2
2001	501,882	75,351	173,52	434,926	% 15
2002	531,829	100,915	178,85	564,244	% 19
2003	668,401	108,846	183,60	592,843	% 15,8
2004	744,602	188,500	185,78	1,015,--	% 25,3
2005	836,379	451,164	191,-	2,362,--	% 54
2006	1,052,617	422,369	198,-	2,166,--	% 40,2
اجمالي السنوات السبع		1,466,145	----	7,854,--	% 28,21

نطالب بنزع الاشراف السعودي على المقدسات بعد أن أهين بداخلها المسلمون

لماذا صمتت الحكومة المصرية على سجن وتعذيب المواطنة هدى عجمي؟

د. رفعت سيد أحمد*

■ مع نشر هذا المقال، يكون قد مر قرابة الشهر على واقعة تعذيب وسجن المواطنة المصرية (هدى محمود محمد عجمي) على أيدي السلطات السعودية في انتهاك واضح لحقوق الانسان، وحتى اليوم، لم تتحرك وزارة الخارجية المصرية، كعادتها، وصمت وزير خارجيتها وهو المعروف عنه الكلام (عمال على بطال) وفي أية مناسبة، ودائماً يعلو صوته الناعم الهادئ في القضايا التي لا تستحق، فاذا به اليوم يصمت ولا يتحرك، وتصمت حكومته، وتصمت صحافتنا القومية بل والمستقلة والحزبية في أغلبها، فهل وصل الحال بالنفط السعودي الى هذه الدرجة من اعطاب الضمير السياسي للمسؤولين والضمير الصحافي للاعلاميين فتعطل كلٌ عن وظيفته وبات خائناً لأمانة المسؤولية وأمانة الكلمة؟ واذا لم يكن الأمر كذلك، فلماذا صمتوا عن هذه القضية الخطيرة والتي تكررت عدة مرات خلال السنوات الماضية دون مواجهة جادة تليق بمكانة وقيمة مصر وصحافتها ووزارة خارجيتها وحكومتها التي تدعي أنها جاءت لتحمي هذا الشعب المصري في داخل البلاد وخارجها؟

ولنعد الى القصة.. والتي تجرأت صحيفة واحدة هي «المصري اليوم» على نشرها يوم 2006/10/30 وفي الصفحة الأولى، والطريف أن الوحيد الذي عقب عليها منتقداً أيضاً صمت وزارة الخارجية المصرية هو د. عبد العظيم رمضان في مقاله بصحيفة «الجمهورية» يوم 2006/11/1. تقول القصة وباختصار (احتجزت السلطات السعودية معتمرة مصرية في أحد أقسام الشرطة في مكة وسط 40 سيدة في زنزانة ضيقة تملؤها الفئران، قبل أن تطلق سراحها بعد 9 أيام من الاحتجاز، بسبب مشادة حدثت بينها وبين سيدة سعودية بجوار الكعبة، انحازت خلالها الشرطة للمرأة السعودية، ووجهت للمعتمرة المصرية تهمة التسول.

تقول المعتمرة وتدعى هدى محمود محمد عجمي «62 سنة» من الاسكندرية: أتطلع كل عام بشوق لزيارة بيت الله الحرام، وهذا العام بعد أن قضيت مناسك العمرة، واستقر بي الحال بمكة توجهت للصلاة أمام الكعبة، ففوجئت باحدى السعوديات تزيح سجادة الصلاة الخاصة بزميلتي لتجلس مكانها، فأخبرتها أنها على وشك الوصول، فثارت في وجهي، وأخذت تسب المصريين وعندما رفضت أسلوبها، توعدتني وتوجهت الى احدى المشرفات داخل الحرم، وجاءت المشرفة وطلبت مني التوجه معها لأحد أفراد الشرطة بالحرم، وتم احتجازي بغرفة صغيرة لمدة نصف ساعة قرب باب الصفا، وتفتيشي ذاتياً، وبعد أوقات عصيبة، جاءت سيارة كبيرة للترحيلات بها صندوق حديدي كالزنزانة، وضعنا بداخله بطريقة غير آدمية وقام أحد أفراد الشرطة بسبنا بأبشع الألفاظ، ووصلنا الى ما يسمونه الحجز المركزي بجدة.

وتتابع السيدة: مرت الأيام الـ8 التي تم احتجازي فيها كأنها دهر، حيث كانت الفئران تسير على جسدي، انهارت قواي لعدم استطاعتي النوم. وأكدت هدى أنها لن تترك حقها يضيع وسترفع دعاوى قضائية على جميع المسؤولين عن الاهانة التي لحقت بها في السعودية (انتهى الخبر المنشور فى الصفحة الأولى من «المصري اليوم!»).

× والآن.. وبعد نشر هذه القصة / الفضيحة دعونا نسأل عدة أسئلة مؤملين أن نجد اجابة عليها ممن امتلأ فمهم نفطاً بدلاً من الماء:

أولاً: ألا يوجد لمصر سفير محترم في السعودية مهمته متابعة مثل تلك القضايا وحماية أبناء وطنه؟ هناك سفير من المفترض ألا يتواطأ بالصمت أو بالتآمر المباشر (كما حدث منذ سنوات مع الطفل المصري الذي اغتصب في تلك البلاد التي تدعي حماية الحرمين!).. ترى أين هذا السفير وماذا فعل لعشرات الحالات التي وقفت على باب سفارته تشكو له الظلم والاهانة وضياع الحقوق، هل دوره هو مجرد التشريفات والتخديم على الأمراء واعداد حفلات الاستقبال؟ ماذا فعل هذا السفير في هذه القضية تحديداً؟ واذا لم يكن قد فعل شيئاً وصمت مثل وزير خارجيته صاحب الصوت الناعم، فهل يجوز سياسياً أن يستمر في منصبه وهو لم يكن أميناً على شروط بقائه فيه؟!

ثانياً: أين صحافتنا واعلامنا المرئي والمسموع (الرسمي وغير الرسمي) من هذه الفضيحة، لماذا صمت ولم تنطق سوى صحيفة واحدة «المصري اليوم» وكاتب واحد (عبد العظيم رمضان) أين ذهب قلم ولسان كل من أسامة سرايا وممتاز القط، وعبد الله كمال (والأخير مشهور عنه الكلام في كل شيء وفي أي وقت دفاعاً عن لجنة السياسات وابن الرئيس، أفلم تهز ضميره المهني هذه الواقعة؟ ألم يتألم (قلب) رفاقه رؤساء التحرير المعينين بدون وجه حق مهني في مناصبهم لهذه السيدة التي ضربت وأهينت وعذبت.. ألم يروا فيها (مصر) وقد تمت اهانتها أم أن مصر هي فقط الرئيس وابنه!!

ثالثاً: أين منظمات حقوق الانسان المصرية والعربية والتي صدعت رؤوسنا في الحديث عن هذه (الحقوق)، لماذا صمتت هي أيضاً ترى هل طالها (النفط) و(الأمراء) فسدوها؟ هل لأن تلك السيدة المصرية الفقيرة لا تقف خلفها مؤسسات التمويل الأجنبي (فورد ـ هانززايدل ـ فردريش ايبرت ـ وكالة التنمية الدولية ـ الفيدرالية الأوروبية لحقوق الانسان ـ هيئة المعونة الأمريكية وغيرها) وأين المجلس المصري لحقوق الانسان.. لماذا صمت أبو المجد وأبو سعدة وبهي الدين حسن وغيرهم من دعاة (حقوق الانسان)؟ هل ينتظرون أن تذهب قناة (الجزيرة) أولاً لتصوير الواقعة فيذهبون الى هناك في نفس التوقيت حتى يضمنوا أن يظهروا على الشاشات الفضائية ويلقوا بـ (بوقين حلوين) وبذلك يكونون قد أدوا الأمانة المطلوبة منهم!!

رابعاً: أين علماء الأزهر والاسلام ليدلوا بدلوهم في هذا الانتهاك الصارخ لحقوق (انسانة) مسلمة مصرية، ما هو رأى الاسلام في هذا؟ وهل يجوز شرعاً أن يتولى امرة الحرمين الشريفين والكعبة المشرفة مثل هؤلاء الذين ينتهكون حقوق الانسان المسلم؟ ألا تفجر هذه الفضيحة مجدداً قضية حتمية استقلال هذه المقدسات بعيداً عن هيمنة أولئك المسؤولين الذين لا يراعون للمسلمات حرمة ولا ذمة.. ما رأي علماء الاسلام في ذلك؟

* أخيراً..

ان القضية خطيرة.. والصمت عليها أخطر، ولا نبالغ اذا وصفنا هذا بأنه خيانة أخلاقية وسياسية، واذا لم يتحرك الاعلام المصري والعربي الشريف لفضح ما جرى، فانه حتماً سيتكرر، وساعتها لا ينبغي ان نلوم أحداً، بل نلوم أنفسنا، وعندما نقبل ممن يفترض فيهم حماية ورعاية مقدسات المسلمين مثل هذا السلوك في الاعتداء على حرمات المسلمات مثلما جرى مع هذه السيدة المصرية، فان أهليتهم في رعاية وحماية تلك المقدسات تكون موضع شك.. ومن يدعي غير ذلك فهو ـ مع كامل الاحترام ـ اما منافق أو يمتلئ ضميره بعد فمه، بالنفط، فأخرسه عن قول الحق. ولا حول ولا قوة الا بالله.

* كاتب من مصر

لماذا تتغاضى دولة عن مزاعم تورط مواطنيها في مخططات طائفية بدولة أخرى؟

أميرة الطحاوي*

■ رغم مرور نحو شهرين على نشر محتوى تقرير الخبير الاستراتيجي «د. صلاح البندر ـ سوداني بريطاني الجنسية» الذي يقول بوجود (مخطط يرعاه مسؤولون بحرينيون ذوو نفوذ للتأثير على مجريات العملية السياسية لتهميش تمثيل المواطنين من أصحاب المذهب الشيعي بالبحرين)فإن الحكومة المصرية لم تحرك ساكنا في ورود أسماء ثمانية مصريين إدعى التقرير أنها كانت تقوم ولعامين سابقين بالعمل الإعلامي في المخطط الذي كشفه التقرير، ودلل الباحث على معلوماته بوثائق منها إيصالات مكافآت وتحويلات مالية ونحوه، ومع اقتراب موعد الاستحقاق الانتخابي بالبحرين فقد تقدم بعض القانونيين والناشطين السياسيين بطلب للأمم المتحدة ساعين لفتح تحقيق دولي في فحوى هذا التقرير، في حين لم تقم أي جهة حكومية مصرية بتحقيق يذكر.

يهمنا حقا في دلالات هذا الأمر أن تاريخ مشاركة مواطني بلدان بعينها بالمنطقة العربية في مخططات من هذا النوع في دول أخرى ليس بالقليل لكن مصرياً لم يكن ذلك السلوك منتشراً بنفس الدرجة، يكثر الحديث عن الهجرة المصرية المؤقتة للعمل بالخليج في نهاية السبعينات، وجرى علميا البحث في التغيرات التي طرأت على هؤلاء خاصة من ناحية قناعاتهم الفكرية والدينية وحتى تأثير السفر على نواح مجتمعية لأسرهم ومحيطهم، لكن من الهام أيضا وفي ضوء هذا الحادثة أن نبحث في معنى أن يتورط مصريون في عملية خطيرة كتلك (على عكس ما عرف عن غالب المصريين بالخارج من ميلهم عامةً لإيثار السلامة في الغربة) وأن يشتركوا في مخططات لها طابع طائفي، وأن يكون الواردة أسماؤهم جامعيون (بمعنى أنه يصعب القول أنه: اتضحك عليهم) ويشغلون مناصب جيدة (مما يقلل من احتمالات التذرع بالحاجة الشديدة للمال، وارد أن يكون هناك إغراءات لكن ليس مجرد استغلال لشدة العوز).

الأسماء الثمانية للمصريين بالتقرير منهم باحث بمجلس الشورى المصري (أحد مجلسي البرلمان) وآخر مدير مكتب مؤسسة صحفية قومية (هي الأكبر مصرياً) بالعاصمة البحرينية المنامة، والبعض الآخر يعمل بوظائف ذات صلة بالنشر والإعلام هناك (وبصحيفة بحرينية ووزارة الإعلام والجهاز المركزي للمعلومات وفي مركز للرأي العام).

ما يدهش أكثر أن هناك مثلا أكثر من 100 بحريني اعترضوا على منع النشر ببلادهم في قضية تقرير البندر، وفي مصر لا يوجد قرار مماثل بحظر النشر في هذه القضية؛ ومع ذلك لم يقم أحد بإثارة مسألة المصريين الواردة أسماؤهم بالتقرير، على الأقل يكان يُفترض أن المؤسسات المصرية التي ينتسب لها هؤلاء تزيل اللبس حول استمرار علاقتهم الوظيفية بها أثناء عملهم بالخارج بالأخص في العامين المشار لهما في التقرير أنهما شهدا ما أطلق عليه مؤامرة طائفية، أو تقوم بتحقيق مع منتسبيها ولو من باب حفظ ماء الوجه، مجلس الشورى عليه مثلاً أن يستشعر الحرج لوجود باحث ينتسب له ورد اسمه بالتقرير كمشارك في عمل سياسي به تدخل مباشر في شئون دولة أخرى، على أقل التقديرات يجب سؤالهم عن المبالغ التي رصدت باسمهم أووضعت في حساباتهم حسب التقرير، ربماالضرائب من حقها أيضا ذلك، وربما الجهازالمسمى بالمدعى الاشتراكي لأن مصدر هذه الأموال المعلن حسب الوصولات التي نشرها التقرير هو وزير دولة لشئون مجلس الوزراء بدولة أجنبية.

الأمر بالضرورة له بعد قانوني، لكن يهمني تماما أن تسود روح الشفافية، وهذا النص ليس هدفه الاستعداء ضد أحد(أكيد الأجهزة إياها إما عندها فكرة من البداية وإما أصبح عندها فكرة بعد نشر التقرير) فقط نتوقع أن يكون أبسط تصرف من الأجهزة المسئولة ـ الشرعية ألا تدع المجال للأجهزة الأمنية للتعامل المنفرد والسري في القضية، أن يناقش الأمر علناً لابراء الذمة أو المحاسبة، بدون موقف مسبق ضد أحد، هكذا تقتضي تقاليد دولة القانون والمؤسسات، قبل عامين وعندما نشرت جريدة المدى أسماء مصريين في قوائم النفط مقابل الولاء/الغذاء زمن صدام حسين لم يحقق أحد، لكن على الأقل تناولت الصحافة وقتهاالأمر: بعض الأسماء أنكرت أودافعت والبعض برر والبعض الآخر آثر الصمت، هذه المرة الصمت وحده هو السائد مصرياً فيما يتعلق بتقرير البندر، فلماذا ياترى؟.

* كاتبة مصرية

«جيش» البشمركة!

يحيى اليحياوي*

ينتاب المرء، بين الفينة والأخرى، انطباع عميق (يكاد يشارف على اليقين) مفاده أن الأكراد بشمال العراق لن يتوانوا هنيهة واحدة عن اعلان انفصالهم عن الوطن/الأم، عندما تتسنى لهم الظروف وتمهد لهم السبل والأدوات.

هو انطباع قد لا يمكن الاعتداد به كثيرا، سيما لو صدر عن مواطن بأقصى نقطة بالوطن العربي لن يكون بمقدوره حقا الاطلاع على أدق ملابسات وحسابات ما يجري هناك، لكنه (الانطباع أقصد) يستمد بعضا من الموضوعية بالاحتكام الى ثلاثة مظاهر كبرى، تشي لنا توجها على الأقل، بأن انفصال الأكراد عمليا هو من مدة قائم على قدم وساق:

«المظهر الأول، ويتمثل في الوتيرة المتسارعة التي اعتمدها الأكراد (منذ سقوط بغداد تحديدا) «لاستكمال بناء مقومات الدولة»، وتحصينها من ارتداد «المظلومية التاريخية» التي طاولت «الشعب الكردي» قومية وأرضا وبشرا، منذ تأسيس الدولة العراقية مطالع عشرينات القرن الماضي والى حدود التسعينات منه.

وعلى هذا الأساس، فتنصيب البرلمان الكردي والحكومة من بين ظهرانيه، وانتخاب رئيس للاقليم انما تعبر كلها في منطوقها كما في المضمر بالنفوس، عن توجه حثيث بجهة «الاستقلال المؤسساتي» عن الدولة المركزية، حتى وان كان كل ذلك قائما طيلة مراحل الحكم الذاتي الذي تمتع به الاقليم، منذ بداية تسعينات القرن الماضي ولربما من ذي قبل.

«المظهر الثاني ويكمن في قرار رئيس الاقليم، مسعود البارزاني، انزال العلم العراقي من على الأبنية والمؤسسات الرسمية، واستبداله بـ«علم كردي» يرمز الى خصوصية الاقليم وتميزه وفوق كل ذلك، الى خاصية الانتماء التي لطالما اندغمت في الانتماء الأوسع الذي «فرضه» من كانت بيده السلطة والقوة والشرعية الأكبر.

لم يعد رئيس اقليم كردستان يظهر والعلم الجديد من خلفه، كونه رئيس اقليم يتمتع بمزايا الحكم الذاتي، بل ويظهر عبره بمظهر «رئيس دولة» كامل الهمة والشرعية، لا ولاء له بالمطلق لدولة مركزية أو لسلطة بالعاصمة، أو لرئيس يمثل كل العراق ويرمز لوحدته واستمرارية أجهزة الدولة بداخله.

وعلى الرغم من اعتماد البرلمان «الوطني» المنتخب في ظل الاحتلال لمبدأ الفيدرالية وتقسيم البلاد الى أقاليم ومحافظات، فان استباق الأكراد في تنفيذ بنوده (وهو لا يزال في المهد) يشي حتما بأنهم لا محالة معتمدوه، سواء جرى تطبيقه على باقي جهات البلاد أم تعثر تصريفه جراء المعارضة الواسعة التي تطاوله في مضمونه، كما في فلسفته كما في التداعيات.

« أما المظهر الثالث، فيتراءى لنا كامنا في تشبث الأكراد بميليشيا البشمركة وعزمهم الحثيث لتحويلها الى جيش يكون «رمز الدولة القادمة، الحامي لحدودها والمدافع عن استقلالها».

ولما كان العزم كذلك (عزم اعتبار البشمركة نواة الجيش الكردي مستقبلا)، فان الدعوات بجهة حل الميليشيات ودمجها بـ«الجيش العراقي»، وتحويل ولائها لكل العراق عوض أن يبقى لجهة منه فقط، انما تعني بالنسبة للأكراد، باقي الميليشيات المسلحة وليس البشمركة بأي حال من الأحوال.

يقول البارزاني، في رده على الداعين الى حل البشمركة: «البشمركة شجرة أينعت ثمارها بدماء ودموع شعب، ولم تؤسس بأمر من أي دولة أو حزب أو شخص، ولولا البشمركة لما كان للأكراد أي وجود».

لا ينحصر رد البرزاني عند هذا الاعتقاد، بل يذهب لدرجة الحديث العلني عن «حاجة الأكراد الى جيش كي يدافع عنهم ضد الأطراف التي لديها أطماع في الاقليم الكردي»، في تلميح مباشر الى «جيش المركز» الأعرج تكوينا وتسليحا، وأيضا الى جيران الاقليم المختلفين، حيث باقي «أبناء القومية الكردية».

واذا كان من المتعذر حقا معرفة تاريخ انشاء البشمركة (يقال بداية ستينات القرن الماضي حتى بالقول بملازمة الانشاء لتموجات الحكم الذاتي منذ العشرينات منه)، ولا قوامها أو عددها (يقدر تقريبا بحوالي 130000 موزعة الولاء بين الحزبين الكردين المهيمنين)، فان الثابت أن قوتها ودورها لم يبرزا الا أثناء تقسيم العراق (في العام 1991) الى ثلاث مناطق حظر جوية كانت اللبنة الأولى لما نص عليه مؤخرا قانون الأقاليم المعتمد في ظل الاحتلال.

هي التي «حفظت الأمن والنظام» اذن منذ بداية التسعينات، وهي التي نسقت الانزال الأمريكي بالشمال عندما عزمت قوات الاحتلال الأمريكي تضييق الحصار على بغداد من هذه الجهة، وهي التي تكفلت بحماية المنشآت النفطية التابعة للاقليم، وهي التي ساهمت في حماية الزعماء الأكراد عندما انتقلوا الى بغداد، وهي التي طاردت العديد من رموز النظام العراقي، فألقت القبض على طه ياسين رمضان وعلى العديد من منتسبي حزب البعث الكبار، بعدما أسهمت بقوة (بالمعلومات تأكيدا) في القاء القبض على الرئيس صدام حسين.

من غير المستبعد أن تكون ذات كفاءة عالية وهي المترسة على حرب العصابات في جغرافيا كردستان الوعرة، عندما رفعت السلاح بوجه الدولة المركزية، ومن المؤكد أن فاعليتها ونجاعتها قد ازدادتا جراء التدريبات المكثفة التي تلقتها وتتلقاها على يد الجيش الأمريكي وعلى يد الخبراء العسكريين الاسرائيليين (حوالي 1200 اسرائيلي يقومون على ذلك).

ولما كانت بذات الجلد والقوة (وهي التي تمرس أعضاؤها تاريخيا في حروب الحزبين ومناهضة السلطة)، فانها عمدت منذ مدة الى «تطهير» مدن شمال العراق من القوميات الأخرى، سيما الآشورية والكلدانية والعربية والبدو الشمر تمهيدا لاستحقاقات استفتاء ملح، سيتحدد بموجبه مستقبل مدن (وأهمها كركوك) وأقوام، وستقام حدود «دولة كردستان» النهائية مع الجيران وفي مقدمتهم العراق.

وعلى هذا الأساس، فان عمليات التهجير والترحيل القسري والترهيب التي تقوم بها البشمركة بمدن كردستان العراق (السليمانية وسندجار تحديدا) انما تندرج في سياق العمل على تفريغها من التنوع القومي والاثني واللغوي الذي لازمها لعقود طويلة، وتحويلها الى «مدن كردية نقية الدم والعرق والانتماء».

من ذا الذي سيمنع الأكراد اذن من اعلان الانفصال، وقد باتت لديهم القوة الخشنة الكفيلة بدعم ذلك والذود عنه؟ من بمقدوره المزايدة عليهم في ذلك اذا منحهم الاستفتاء (بين بعضهم البعض فقط) «حق» الانفصال وسيمنحهم اياه دون جدال؟ من سيحول دونهم ودون اعلان الدولة؟ ألم تحضر حكومة كردستان باحدى دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث خطبت زوجة الطالباني باللغة الكردية؟

ألم تتعاقد حكومة اقليم كردستان مع شركات أجنبية للتنقيب عن النفط دونما استشارة الحكومة المركزية؟ ألم يتحدى البارزاني دعوة المالكي الى اعادة رفع العلم العراقي على الاقليم؟ من يتجرأ على منع الانفصال وابقاء الاقليم ضمن العراق الموحد والولايات المتحدة (واسرائيل معها) بدأت تتعامل مع الاقليم اياه كما لو أنه عمليا دولة قائمة؟ ألم يستقبل البارزاني وزيرة خارجية أمريكا بكل البروتوكول الرئاسي المعتمد في الدول؟

لا يبدو لنا أن ثمة شيئا يمنع ذلك اطلاقا، اللهم الا اذا تحولت الانتهازية السياسية المقيتة الى زعامة حقيقية تحتكم الى الرؤية في منع ذلك... وهو انطباع لا يساورنا حتى بالعين المجردة بإزاء «حكام» كردستان... سيما في هذا الزمن الأمريكي والعراقي السيئ، والعربي الأسوأ.

* باحث وأكاديمي من المغرب
lyahyaoui@elyahyaoui.org